

الصريح والضمني في القانون: مقارنة تداولية لبعض أفعال الكلام الجرمية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد
الخامس، الرباط، المغرب

أ.د. حافظ إسماعيلي علوي
كمال ابريغش

Kamal_briache@um5.ac.ma

ملخص

نسعى من خلال هذا البحث إلى إثارة إشكال المعنى Problem of sense؛ وهو إشكال ارتبط في الدراسات التداولية بالفرق بين ما يقال وما يقصد (المعنى الصريح والمعنى الضمني) أثناء الحوار، وسنركز على بعض الأمثلة من أفعال الكلام الجرمية. وقد ركزت الدراسة بالأساس على تسخير ما جاءت به التداوليات في دراسة هذا النوع من المعنى وضبطه، ونعني بذلك "نظرية الفعل الكلامي" (Speech act theory) مع أوستين وتطورها مع سيرل، وصولاً إلى "نظرية التلويح الحوارية" (Conversational implicature theory) مع غرايس، وسنعمد على المنهج التداولي. ومن النتائج التي انتهى إليها البحث أنّ المعنى الضمني في أفعال الكلام الجرمية بشكل عام يمكن ضبطه من خلال مجموعة من العناصر الاستدلالية، لعل أهمها؛ مبادئ الحوار، والمعرفة المشتركة، والثقافة الاجتماعية للمتكلم والمخاطب، وسياق القول، وكل ذلك يبرز أهمية مفهوم المعنى الصريح ومفهوم المعنى الضمني من منظور المقاربة التداولية، وخاصة نظرية "الفعل

الكلامي" ونظرية "التلويح الحواري"، في التواصل، وخصوصاً أثناء المحادثة والاستجواب.

الكلمات الدالة: المعنى الصريح، المعنى الضمني، نظرية الفعل الكلامي، التلويح الحواري.

Abstract

This study investigates the Problem of Sense as it pertains to pragmatic theory, emphasizing the intricate relationship between what is explicitly stated and what is implicitly meant in discourse. Centered on examples of criminal speech acts, the research examines how pragmatic frameworks—particularly Speech Act Theory (Austin, Searle) and Conversational Implicature Theory (Grice)—conceptualize and manage the complexity of meaning construction. Adopting a pragmatic methodology, the study reveals that implicit meanings are shaped by a constellation of inferential factors, including the cooperative principles of dialogue, shared epistemic backgrounds, socio-cultural norms, and contextual parameters.

The findings contribute to a deeper theoretical understanding of how language users navigate between explicit articulation and implicit intention, reaffirming the centrality of pragmatics in linguistic inquiry and the study of meaning negotiation within communicative acts.

Keywords: Pragmatics, Explicit Meaning, Implicit Meaning, Speech Act, Conversational Implicature.

مقدمة

اللغة أداة للتواصل وتبادل الأفكار والمعلومات؛ لكن قد لا نتكئ في كثير من الأحيان على اللغة وحدها للتعبير عن كل مقاصدنا؛ وهذا ما يُحتم علينا، في بعض السياقات الاستعانة بعناصر أخرى تساعد على التعبير عن تلك المقاصد، ومن ثم فإن اللغة ليست مجرد رموز وعلامات ثابتة تعمل لذاتها فقط؛ بل هي أداة تتأثر بالمحيط الاجتماعي والثقافي وتعدد السياقات والمعرفة المشتركة بين الناس.

فقد ترتبط اللغة العادية خلال المحادثة بمفهومين تداوليين، هما: 'الصريح' و'الضمني'؛ وهما مفهومان يتعلقان بالمشاركين في الخطاب (المتكلم والمخاطب)؛ فإذا كان المعنى الصريح هو المعنى الذي يفهم مباشرة من العبارة اللغوية، فإن المعنى الضمني هو المعنى غير المباشر الذي يتطلب أن تكون للمخاطب قدرة على التأويل تستدعي مجموعة من الآليات اللغوية وغير اللغوية لفهم قصد المتكلم.

ويأتي حديثنا في هذا المقام عن مفهومي الصريح والضمني في إطار البحث التداولي؛ سواء في مرحلة تأسيس نظرية الفعل الكلامي أو في مرحلة تطورها ونضجها، وظهور نظريات جديدة بعدها؛ وذلك بهدف تسليط الضوء على مكانته ودوره البارز والمهم في هذا المجال الذي يقوم على استعمال اللغة والتفاعل بين الأشخاص داخل إطار اجتماعي وثقافي مشترك.

ويُعد مفهوم (الضمني) في المجال التداولي جزءاً لا يتجزأ من النظرية التواصلية في شقها غير الصريح؛ إذ يمنح الأفراد حرية تبليغ معنى الخطاب بشكل صريح بنسبة أقل، وبشكل ضمني بنسبة أكبر؛ فهو يرتبط بتأثير العرف

الاجتماعي والثقافي ومبدأ التأدب بين الأشخاص المشاركين في الحوار، ويستند في استنتاجه أو ضبطه إلى الآلية الاستدلالية الذهنية التي تتكوّن من تجارب الحياة اليومية للأفراد وسياق إنتاجها. وتكمن أهمية الضمني في العملية التواصلية في مساعدته على نقل محتوى العبارة أو الرسالة أو الخطاب وفهمه بشكل أعمق من التعبير الصريح.

وللاعتبارات السابقة سنحاول في هذا البحث الإجابة عن الإشكاليين التاليين:

- أين تتجلى ملامح المعنى الصريح والضمني في التحليل التداولي؟
- وما هي الآليات التي يمكن الاعتماد عليها في رصد الضمني في الأفعال اللغوية الجرمية؟

ولبلوغ غايتنا من هذه الدراسة (الاستدلال على المعنى الضمني)؛ سننطلق من اقتراحات أوستين Austin في 'نظرية الفعل الكلامي' speech act theory ومقاربة سيرل Searle في نظرية 'أفعال الكلام غير المباشرة' indirect speech acts، ثم نظرية غرايس Grice في 'التلويح الحوارية' conversational implicature.

1. الصريح والضمني في أفعال الكلام

أثارت ثنائية الصريح والضمني نقاشاً مستفيضاً في البحث التداولي نظراً إلى ارتباطهما بالمعنى في الاستعمال؛ فالجمل المستعملة في التواصل العادي إما أن تكون حاملة لدلالة صريحة ومباشرة، وإما أن تكون الدلالة فيها ضمنية، وهذا "يعتمد أساساً على افتراضات المتكلمين واستدلالاتهم التي يحملونها لبعضهم البعض ووعيهم بسياق الحديث والمعارف العامة الأساسية والافتراضات الضمنية المتعلقة باستعمال اللغة نفسها" (الميساوي، 2023، ص 88). وفي تحديد مفهوم كل واحد منهما؛ "يقصد من التكلم

بشكل يبين 'أن نتحدث عن أمر ما' 'to tell something'، في حين يراد من المتحدّث بشكل مضمر [ضمني] 'أن نوحى لأحد الأشخاص بالتفكير في أمر ما' 'to get someone to think something' (أوريكيوني، 2008، ص 40)، أو لنقل بمعنى آخر: "ما الذي يحول دون أن نتكلم بشكل مباشر، فيكون ذلك أسهل على الجميع؟ فإن كنا نرمي إلى قول الجميلة الأولى (ج)، لم نطق بالجميلة الثانية (د)؟ وبموازاة ذلك، في حالة ما إذا كان القول يتحدث عن الجميلة الأولى (ج)، لم نقرأ فيه معنى الجميلة الثانية (د)؟" (أوريكيوني، 2008، ص 493).

وجدير بالإشارة أنّ نظرية أفعال الكلام مرت بمرحلتين أساسيتين؛ مرحلة التأسيس مع أوستين، ومرحلة التطور مع سيرل ومن جاء بعده؛ وستنقصر الحديث عن تطور الفعل الإنجازي بوصفه أساس النظرية في مرحلة التأسيس، ثم نقوم بدراسة بعض الأمثلة ونميز فيها بين الصريح والضمني عند كل من أوستين وسيرل؛ وسنركّز على ما هو ضمني من الجمل، ثم آليات الاستدلال عليه.

1.1. ملامح الضمّني في أفعال الكلام عند أوستين

أشار أوستين في تأصيل نظرية أفعال الكلام في مرحلتها قبل الأخيرة إلى الفرق بين الأفعال الإنجازية الصريحة والأفعال الإنجازية غير الصريحة (الضمنية)؛ وقبل الإشارة إلى هذا الفرق، ذكر أوستين في إحدى المراحل بعض المعايير التي يجب أن تتوافر في الفعل الإنجازي؛ وهي أن يكون "فعلاً + ضمير المتكلم + زمن الحاضر + المبني للمعلوم، ومن أمثلة ذلك: 'أسمّي'، 'أراهن'، 'أعطي'..." (Austin, 1962, p. 56). إلا أنّه سرعان ما لاحظ أن بعض الأقوال لا تنطبق عليها هذه المعايير، ومع ذلك فهي تؤدي وظيفة الفعل الإنجازي، ويستدل على ذلك بقوله: "فقد أطلب منك

الانعطاف يمينا بالقول: 'انعطف يمينا' وليس 'أمرك بالانعطاف يمينا'. وقد أقول 'فعلت ذلك'، بدل 'أجذك مذنباً...' (Austin, 1962, p. 58). فمعيار أن يكون الفعل دالا على زمن الحاضر في اللغة العربية، هو معيار غير سليم، وإن كانت العبارات الزمنية كما حددها النحاة هي عبارات منطقية، إلا أنها لا تفي بالوصف الشامل للعبارة اللغوية.. ولذاك أثناء دراسة اللغة المستعملة/ تداوليا.. نكون بالضرورة في تجاوز للمقولات الزمنية النحوية، لأنها لا تحيط بملاسات المعنى سياقاته. من هنا يتبين أنّ المعايير التي وضعها أوستين للفعل الإنجازي غير كافية؛ إذ توجد عبارات لا تحمل سمات الفعل الإنجازي ظاهريا ومع ذلك فهي أقوال إنجازية، كأن يقول شخص ما: 'الثور في الحديقة' أو 'هذا الثور خطر' التي تُعادل الفعل الإنجازي 'أحذرك'.

أطلق أوستين على النوع الأول من الأقوال 'الأفعال الإنجازية الابتدائية/ غير الصريحة'، وهي الجمل أو العبارات الخالية من الفعل المنجز ظاهريا، أما النوع الثاني؛ فأطلق عليه 'الأفعال الإنجازية الصريحة' وهي العبارات الحاملة للفعل اللغوي المنجز ك: 'أسمي'، 'أعدك'، 'أحذرك'... كما في المثالين التاليين:

- (1) "سأكون هناك": قول إنجازي غير صريح.
- (2) 'أعدك بأن أكون هناك': قول إنجازي صريح (Austin, 1962, p. 69)

وتعليقا على المثالين؛ فإنّ القول (1) يحتمل العديد من التأويلات؛ فقد يكون وعدا، أو مجرد تعبير عن نية، أما القول (2) فإنه يحمل الصيغة الإنجازية 'أعد' وهي تصريح بحدوث الوعد؛ ومن هنا خلص إلى أنّ جميع

أقوال المتكلم تتضمن فعلا إنجازيا، بغض النظر عن نوع الجملة/ العبارة،
مثلا:

(3) الجو ممطر.

يحاول المتكلم في المثال (3) إثبات فعل الإخبار عن حالة الجو في الخارج، وهذا ما تدل عليه العبارة من ظاهرها، كما قد تحيل العبارة على إنجاز فعل ضمني يكون إما تحذيرا أو تهديدا أو غير ذلك؛ ليأخذ المخاطب الاحتياط اللازم، طبعاً إذا كان قصد المتكلم غير الإخبار.

ولهذا، يؤكد أوستين عدم "الاعتماد على معيار الصيغة فقط، لأنّ الصيغة قد تدلنا على أكثر من معنى؛ فعندما نقول: (خذه) فنحن قد نهب الشيء أو نعيّره أو نودعه، وما يحدّد ذلك هو السياق (الصّرّاف، 2010، ص123).

2.1. مقارنة سيرل في الصريح والضمّني وآليات الاستدلال

عمل سيرل على دراسة الأفعال الإنجازية من خلال النظر في حملتها الدلالية؛ فقد ميّز فيها بين: المعاني الصريحة والمعاني الضمنية، ورأى أنّ الجمل الإنجازية تتضمن 'محتوى قضويا' (ويُعتبر هذا المفهوم من أهم اكتشافات سيرل في تقسيم الفعل الكلامي، فإذا كان تقسيم أوستين يتضمن 'فعل القول' و'فعل الإنجاز' و'فعل التأثير'، فإنّ سيرل أضاف عنصرا رابعا لتقسيم أستاذه أطلق عليه 'المحتوى القضوي'؛ ويشمل الجانب المتعلق بالدلالة أو الإحالة، وهو ما يشكل قضية العبارة أو الجملة)، ويتشكل من مجموع الدلالات التي تحملها كلمات الجملة مع الإسناد. وقوة إنجازية حرفية تتصدر العبارة اللغوية، مثل: الاستفهام، والأمر، والنداء، والنهي، والإخبار، أو تكون القوة الإنجازية فيها ضمنية.

ارتبط مفهوم 'القوة الإنجازية' بأوستين، ولكنه كان أكثر وضوحاً مع سيرل، وتحديدًا عند حديثه عن 'الفعل الإنجازي' في نظرية الفعل الكلامي؛ إذ قسمها إلى: قوة إنجازية صريحة/ حرفية، وقوة إنجازية ضمنية؛ "ويُقصد بالقوة الإنجازية الحرفية القوة الإنجازية المعبر عنها في الجملة بالتنعيم أو بأداة (أداة الاستفهام) أو بصيغة الفعل أو بفعل من زمرة الأفعال الإنجازية (كالأفعال 'سأل'، 'قال'، 'وعد'). ويُقصد بالقوة الإنجازية المستلزمة [الضمنية] القوة الإنجازية التي تستلزمها الجملة في طبقات مقامية معينة" (المتوكل، 1986، ص 106). فإذا نظرنا في المثال التالي:

(4)

أ: أغلق زيد النافذة.

ب: هل يمكنك إغلاق النافذة؟

ج: أغلق النافذة!

تختلف القوة الإنجازية الصريحة في كل منهما؛ إذ نجد في (أ) قوة فعل الإخبار، وفي (ب) قوة الاستفهام، وفي (ج) قوة الأمر، أما محتواها القضوي فهو واحد، في حين تدل الجملة (4 ب) إلى جانب القوة الإنجازية الصريحة (الاستفهام) على قوة إنجازية ضمنية تُفيد 'الالتماس' الذي يختلف باختلاف سياقات استعماله.

1.2.1. في تحديد مفهومي الفعل الإنجازي الصريح والضمّني

بعد المحاولات العديدة التي قام بها أوستين في تأصيل نظرية الفعل الكلامي، والإشارة إلى وجود أفعال كلامية مباشرة وأفعال كلامية غير مباشرة، تمكن سيرل من تطوير ما توصل إليه أستاذه في الفعل الكلامي، فأقام تصنيفاً مغايراً له أطلق عليه 'الأفعال الإنجازية الصريحة' والأفعال الإنجازية غير الصريحة؛ وهما يرتبطان بالكيفية أو الطريقة التي يُبلّغ بها

المتكلم المعنى من المتكلم إلى المخاطب؛ وقدرة المخاطب على استنباط هذا المعنى.

فإذا كان للمتكلم الصلاحية في التصريح أو التضمن في خطابه "فإنه لا يكتفي بما تقدمه البنية اللسانية من معجم وتركيب ودلالة، بل ينزع إلى تضمين قوله معاني لا يهدف إليها إلا بالاعتماد على مؤشرات سياقية وعوامل ذهنية ونفسية وثقافية تساعد على ضبطها وتأويلها" (الميساوي، 2023، ص 89).

• الأفعال الإنجازية الصريحة

إن أبسط حالات المعنى هي تلك التي ينطق فيها المتكلم جملة ويعني أو يقصد ما يقوله بالضبط؛ إذ ينوي إحداث تأثير لغوي في السامع، وهو يعرف أن السامع له القدرة على إدراك هذه النية بحكم القواعد التي تحكم نطق الجملة ((Searle, 1979, p. 30 وبناء عليه فإن الأفعال الصريحة هي الجمل "التي تطابق قوتها الإنجازية مراد المتكلم، فيكون معنى ما ينطقه مطابقا مطابقة تامة وحرفية لما يريد أن يقول، وهو يتمثل في معاني الكلمات التي تتكون منها الجملة، وقواعد التأليف التي تنتظم بها الكلمات في الجملة، ويستطيع السامع أن يصل إلى مراد المتكلم بإدراكه لهذين العنصرين معا" (نحلة، 2002، ص ص 80-81)، ومثال ذلك الأساليب اللغوية التالية: "الأسئلة النحوية تُستعمل نموذجيا لطلب المعلومات، والأخبار تُستعمل لإبلاغ الحقائق، والصيغ الأمرية تُستعمل لإصدار الأوامر، وهكذا دواليك" (براون ولفنسن، 2023، ص ص 270-271). وبالتالي، فإن نطق المتكلم بعبارة صريحة هو في حد ذاته إنجاز لفعل كلامي، ومثال ذلك:

(5) من في هذا البيت؟

تنحصر الحمولة الدلالية للعبارة (5) في المعنى المباشر المؤشر عليه بالاستفهام (المتوكل، 1993، ص ص 22-23)؛ فمثلاً إذا نطق المتكلم بالعبارات التالية " (أنا أحتج...، أنا أعد...، أنا أتهم...، أنا أطلق أو أزوج...)؛ فالفاظ الأفعال هذه تحدّد المغزى الكلامي؛ لأنّ مجرد النطق بها يُعد إنجازاً لأفعال الاحتجاج والوعد والالتهام والتطليق والتزويج على التوالي " (الخليفة، 2007، ص 149).

• الأفعال الإنجازية غير الصريحة

والمقصود بها؛ الأفعال "التي تؤدّي بشكل غير مباشر عن طريق فعل إنجازي آخر" (Searle, 1979, p31)؛ فالأقوال غير المباشرة عند سيرل هي تلك التي تعكس قول المتكلم؛ أي: الأفعال التي تخالف فيها القوة الإنجازية مراد المتكلم؛ فهو (المتكلم) يقصد شيئاً آخر غير الذي تدل عليه الصيغة مباشرة، مثلاً: "الأسئلة المجازية يُمكن أن تُستعمل للإخبار، والجمل الأمرية لتقديم العروض (اشرب المزيد)، والأخبار لإصدار الأوامر (الضباط سوف يرتدون البذلة المسائية)" (براون ولفنسن، 2023، ص ص 271) وهنا يكمن "الإشكال الذي تثيره أفعال الكلام غير المباشرة، وهو كيف يمكن للمتكلم أن يقول شيئاً ويقصد ذلك، ولكنه في الوقت نفسه يعني شيئاً آخر؟" (Searle, 1979, p31)).

لننظر في الجملة التالية:

(6) هل تصاحبني إلى المسرح؟

تحمل هذه الجملة، بالإضافة إلى قوتها الإنجازية الصريحة 'الاستفهام'، قوة إنجازية ضمنية تدل على الالتماس في سياقات معينة. يمكن إذن، أن

تلغى هذه القوة الضمنية إذا جاءت الجملة (6) دالة على الاستفهام فقط (المتوكل، 1993، ص ص 22-23).

2.2.1. آليات الاستدلال على الضمني في المحادثة

لا يمكن حل إشكالية المعاني في المحادثة العادية من خلال الدلالة التواضعية للجملة فقط (كما قدمها أوستين في نظرية أفعال الكلام)، بل يتم عبر مجموعة من الاستدلالات المتعارف عليها بين أطراف الحوار؛ إذ يوجد فرق بين ما قيل dit (الدلالة اللغوية التواضعية للجملة) وما نُقل transmis أو ما بَلَغ communiqué (تأويل القول) (روبول وموشلار، 2003، ص 56)؛ فالمعاني في أبسط أحوالها هي عندما ينطق المتكلم بجملة تعبر بالضبط وبصدق عن ما يقول حرفياً، لكن؛ قليلاً ما تتصف اللغة العادية بهذا المعنى الصريح والبسيط، وهذا راجع إلى الفرق بين قول المتكلم ومعنى الجملة؛ فقد يتباينان من جهات عديدة؛ كالتلويح والتعريض والتهكم والاستعارة (سيرل، 2021، ص 61)، والدليل على ذلك؛ هو نطق المتكلم بجملة في شكلها 'أريد منك أن تفعل هذا' على سبيل الطلب من السامع أن يفعل شيئاً. ويُقصد بهذا القول الخبر قصداً عرضياً، ولكن يُقصد به أيضاً الطلب في المقام الأول، وهو طلب يُؤدّى عن طريق الإخبار (سيرل، 2021، ص 61).

لننظر في المثال الشهير التالي:

(7) - هل يمكنك أن تناولني الملح؟

جاء إنتاج هذه العبارة في سياق محادثة بين شخصين؛ "يقول (ش) لـ (ص) وهما جالسان إلى مائدة العشاء: 'هل يمكنك أن تناولني الملح؟' على سبيل الطلب من (ص) أن يناوله الملح. فكيف يعرف (ص) أن (ش) يطلب

منه أن يناوله الملح، وأنه لا يقتصر على مجرد سؤاله عن قدرته على مناولته الملح؟" (سيرل، 2021، ص ص78-79).

يتضمن هذا القول بحسب سيرل؛ قوة إنجازية حرفية 'هل' التي يُراد بها الاستفهام، وفعلا كلاميا ضمنيا يفيد الالتماس / الطلب، ولذلك فإن المتكلم في المثال أعلاه؛ أراد "الالتماس وتوسل بالاستفهام لتحقيق مقصده. وعند سيرل:

- الالتماس: عمل أولي (مقصود/ دلالة غير حرفية)؛

- الاستفهام: عمل ثانوي (غير مقصود/ دلالة حرفية) (روبول وموشلار، 2003، ص 268).

يمكن القول إذن: إن سيرل جعل من القصد عنصرا أساسا في تمييزه بين الفعل الكلامي المباشر والفعل الكلامي الضمّني، فجعل ثانيهما فعلا مقصودا (الطلب) الذي أنجز عن طريق فعل ثانوي غير مقصود يدل على الاستفهام. والسؤال الذي يُطرح هنا؛ هو: كيف يمكننا فهم المعنى الأولي (الضمّني) وكل ما قاله المتكلم (ش) يتمثل في فعل إنجازي ثانوي (مباشر) في القول؟ كيف يمكن لـ (ش) أن يقصد في قوله معنى ضمّنيا، في حين أنّ قوله يدل على معنى ثانوي؟

ينطلق سيرل من فرضية مفادها: يُبلغ المتكلم السامع، في الأفعال الكلامية غير المباشرة، أكثر مما يقول فعلا وذلك بالتعويل على ما يشتركان فيه من معلومات خلفية لغوية وغير لغوية في حال واحدة، علاوة على القدرات العامة العقلية والاستدلالية التي للسامع (سيرل، 2021، ص 63).

ويمكن تحديد مجموع هذه الآليات التفسيرية والاستدلالية في: أفعال الكلام، وبعض المبادئ العامة للتعاون في المحادثة (وقد تناول بعضها

غرايس 1975)، واشتراك المتكلم والسامع في المعرفة الخلفية بالوقائع، وكذلك قدرة السامع على الاستنباط (سيرل، 2021، ص 63).

وتمثل هذه العناصر بالنسبة إلى المتلقي الكفاءة الاستدلالية على كل قول أو خطاب ما؛ إذ "إنَّ إقامة هذا الربط يعني إجراء عمليات استدلالية يكون منطلقها هو الخطاب المعروض على ما فيه من شذوذ في المعنى أو شروء في الورد، وتكون دعامتها هي معارفنا اللسانية والتداولية، وتكون نتيجتها هي المعنى المقصود" (علوي، 2014، ص ص 219-220).

ويرى سيرل في تحليل المثال السابق (7) أنَّ عملية إدراك المعنى الضمني أو استنتاجه؛ يمر عبر عدة مراحل استدلالية يقوم بها المخاطب/ المتلقي على النحو الآتي:

المرحلة 1: سألني (ش) عما إذا كانت لي القدرة على مناولته الملح (واقعة المحادثة).

المرحلة 2: أفترض أنه يتعاون في المحادثة وأن لقوله من ثم غاية ما أو غرضاً ما (مبادئ التعاون في المحادثة).

المرحلة 3: ليس إطار المحادثة على صورة تُبين عن عناية نظرية بقدرتي على مناولة الملح (معلومات خلفية متعلقة بالوقائع).

المرحلة 4: زد على ذلك أنه من الراجح أنه يعرف مسبقاً أنَّ الجواب عن الاستفهام هو بـ "نعم" (معلومات خلفية متعلقة بالوقائع). (وتيسر هذه المرحلة الانتقال إلى المرحلة 5 ولكنها ليست أساسية).

المرحلة 5: فالراجح من ثم أن قوله ليس مجرد استفهام، والأرجح أن له غرضاً ما ضمناً في القول (استنتاج من المراحل 1 و2 و3 و4). فما عساه يكون؟

المرحلة 6: من الشروط التمهيديّة لأي عمل توجيهي مضمّن في القول قدرةً س [تشير الحروف 'س.م.ع' إلى السامع، والمتكلم، والفعل أو العمل] على إنجاز العمل المسند في شرط المضمون القضوي (نظرية أفعال الكلام).

المرحلة 7: وعلى هذا فقد سألني (ش) سؤالاً يلزم من الجواب عنه بالإيجاب أنّ الشرط التمهيدي لطلبه مني مناوَلته الملح شرط مستوفى (استنتاج من المرحلتين 1 و 6).

المرحلة 8: نحن الآن نتعشّى، ومن عادة الناس استعمال الملح في العشاء، يناوله بعضهم لبعض ويسعى بعضهم إلى حمل البعض الآخر على مناوَلته إياه، إلخ. (معلومات خلفية).

المرحلة 9: لقد أُلح إذن، إلى استيفاء شرط تمهيدي للطلب تُرجّح شروط الامتثال له ترجيحاً قوياً أنه إنّما يُريد مني أن أنجزه (استنتاج من المرحلتين 7 و 8).

المرحلة 10: ومن ثم، ونظراً إلى عدم وجود أي غرض آخر مرجّح مضمّن في القول، فإن أغلب الظن أنّه يطلب مني أن أناوله الملح (استنتاج من المرحلتين 7 و 8) (سيرل، 2021، ص ص 79-80).

وعلى الرغم من قدرة (ص) على مناوَله الملح لـ (ش) التي تمثل شرطاً تمهيدياً للطلب (يعد الشرط التمهيدي أحد الشروط الأربعة التي أحدثها سيرل لإنجاح أداء الفعل الكلامي؛ وهي: شرط المحتوى القضوي، وشرط الإخلاص، والشرط الأساسي)، فإن هذا لا يعني أن كلّ سؤال يخفي وراءه طلباً؛ فقد يحتاج السامع "إلى طريقة يعرف بها متى يكون القول مجرد استفهام عن قدرته، ومتى يكون طلباً يُلقى بواسطة سؤاله عن قدرته. ومبادئ

المحادثة العامة (وكذلك المعلومات الخلفية المتعلقة بالوقائع) إنما تدخل في الاعتبار في هذا الموطن" (سيرل، 2021، ص 80).

إن عملية تأويل القول تخضع لتفاعل أطراف الحوار، وإنّ؛ "انفراد المتكلم بالسبق الزمني ما كان ليلزم عنه انفراد بتكوين مضمون الكلام، بل ما أن يشرع المتكلم في النطق حتى يقاسمه المخاطب دلالاته؛ لأن هذه الدلالات الخطائية لا تنزل على ألفاظها نزول المعنى على المفردات في المعجم، وإنما تنشأ وتتكاثر وتتقلب وتتعرف من خلال العلاقة التخاطبية" (طه عبد الرحمن، 2000، ص 50).

وفي مثال آخر:

(8)

أ- لنذهب هذا المساء إلى الملعب لمشاهدة فريقنا المفضل.

ب- عليّ الاستعداد للامتحان.

ينطق المتكلم في (أ) بجملة تدل مجموع كلماتها اللغوية الصريحة على اقتراح بالذهاب إلى الملعب، أما المتلقي في الجملة (ب)؛ فهو يقوم بفعلين إنجازيين اثنين؛ أحدهما فعل إنجازي صريح وثانيهما فعل إنجازي غير صريح، فالأول؛ هو حامل لمعنى الإخبار؛ ونستنتج من خلال مجموع معاني الكلمات التي تدل على أن (ب) يقوم بالاستعداد للامتحان، والثاني؛ هو فعل إنجازي غير صريح (ضمني) يدل على رفض (ب) دعوة (أ)، وهذا الأخير لا يظهر على سطح العبارة وإنما يُستنتج عبر مراحل الاستدلال التي اعتمد فيها سيرل على المعلومات الخلفية المشتركة بين طرفي الحوار ونظرية أفعال الكلام وبعض المبادئ العامة في المحادثة وسياق إنتاج العبارة، "وفي هذا الإطار لا يكتفي المتكلم بما تنتجه اللغة من تعابير؛ بل يتجاوزها إلى المناويل الثقافية التي توفر له أطراً لوصف الافتراضات

واستخدام الاستدلالات الصحيحة لفهم الضمني وكشفه وتأويله" (الميساوي، 2023، ص ص 100-101).

تنحصر آليات الاستدلال على المعنى الضمني عند سيرل في مبادئ الحوار العامة التي تُستنتج من خلال المعارف والمعطيات المشتركة بين المتكلم والسامع؛ "فعندما لا يشترك الناس الذين يتحاورون نفس الثقافة ونفس المعرفة ونفس القيم ونفس المسلمات، فإن الفهم المتبادل يكون صعباً" (لايكوف وجونسون، 2009، ص 216).

2. نظرية التلويح الحواري

تعود نظرية التلويح الحواري في أصلها إلى فيلسوف اللغة غرايس، وهي النظرية الثانية بعد نظرية أفعال الكلام التي تقوم على دراسة معنى العبارات اللغوية من خلال ثلاثة أبعاد هي: "البعد التعاوني والبعد التشاركي والبعد التواصلي وتعد هذه الأبعاد من مكونات قوانين المحادثة وتحليلها" (الميساوي، 2023، ص 88). لقد انطلق غرايس من فرضية مفادها أن معظم المشاركين في عملية التواصل العادي قد يعبرون عما يقصدونه في أنفسهم أو أكثر مما يقصدون، أو عكس ذلك. بمعنى آخر، قد تحمل العبارة أو الجملة في المحادثة معنى مقصوداً من صيغة لغوية بعينها لدى المتكلم، أو قد يفوق أو يعكس ذلك المعنى الجملة المنطوق بها. ولضبط هذا المعنى المُلَوَّح به في المحادثة الذي يتولد عبر السياق، اقترح غرايس مجموعة من القواعد والآليات الاستدلالية التي تُساعد على الوصول إلى القصد.

1.2. قواعد المحاورة في نظرية التلويح

تقوم نظرية التلويح الحواري في أصلها على مجموعة من القواعد التي أحدثها غرايس في مقالته الشهيرة 'المنطق والمحادثة' logic and conversation؛ وهي تعمل بالأساس على دراسة استعمال اللغة بين

المشاركين في الحوار؛ وقد "زودتنا النظرية بتفسير واضح لمسألة عويصة شغلت اللغويين؛ ألا وهي: كيف يتسنى لنا أن نعني أكثر مما نقول فعلاً؛ أي أكثر مما نعبر عنه حرفياً بالمعنى التقليدي المتعارف عليه للتعبير اللغوية المنطوقة؟" (الخليفة، 2013، ص 28) ولا سيما طريقة تعبير المتكلم عن قصده للمخاطب، وقدرة المخاطب على تأويل هذا القصد وفهمه، وهذا ما جعل غرايس يصرح بأن "هناك مجموعة من الافتراضات العامة التي توجه سير عملية المحادثة. ويبدو أنها تنشأ من اعتبارات عقلانية أساسية يمكن صياغتها كمبادئ توجيهية للاستعمال الفعال للغة في المحادثة" (Levinson, 1983, p. 101). فجعلها مجتمعة تحت مبدأ عام يسمى 'مبدأ التعاون' The cooperative principle، ويُقصد به: "لتكن مساهمتك في المحادثة موافقة لما يتطلبه منك - في المرحلة التي تجري فيها- ما تم إرضاءه من أهداف أو وجهة للمحاوراة التي اشتركت فيها" (غرايس، 2012، ص 618)، وسمي بمبدأ التعاون لكونه يربط بين المتكلم والمخاطب أو المشاركين في المحادثة بشكل عام، وهو بمثابة عقد اجتماعي ضمني هدفه تحقيق الفهم وإنجاح التواصل. و"شرح الآليات التي يُفسر بها الناس الضمني في المحادثة، قدم غرايس في 'المنطق والمحادثة' أربعة مبادئ تعاونية تعمل على النحو التالي: (Thomas, 2013, p. 61).

• مبدأ الكم The maxim of Quantity

وتتفرع من صلبها القاعدتان التاليتان:

(أ) اجعل تدخلك في الحوار بقدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب.

(ب) لا تجعل تدخلك يفوق ما هو مطلوب.

• مبدأ الكيف The maxim of Quality

'لتكن مساهمتك في هذا الموضوع صادقة'، وتندرج تحتها قاعدتان:

(أ) لا تنطق بما تعتقد أنه كاذب.

(ب) لا تنطق بما تفتقر الحجة الكافية عليه.

• مبدأ الملاءمة / المناسبة The maxim of Relation

وتحتها قاعدة وحيدة:

(أ) قل ما له صلة بالموضوع.

• مبدأ الوضوح / الطريقة The maxim of Manner

'لتكن واضحًا'، وعلى وجه التحديد:

(أ) تجنب غموض العبارة.

(ب) تجنب اللبس.

(ج) أوجز.

(د) كن منظمًا. (غرايس، 2012، ص ص 619-620).

تعمل هذه القواعد على إنجاح عملية المحادثة؛ إذ بفضلها يُبلَّغ المعنى

بطريقة مباشرة دون جهد في التفكير والتأويل، مثال على ذلك؛

(9)

- الابن: أين لعبتي؟

- الأم: إنها على الطاولة.

تتضمن إجابة الأم الاحترام التام لجميع القواعد المتفق عليها ضمناً؛

فهي أجابت بشكل مباشر وبوضوح وصدق، وقدمت القدر الكافي من

المعلومات، "لقد قالت ما قصده بالضبط، دون زيادة أو نقصان، ولم تولّد

أيّ إضمار (أي لا يوجد فارق بين ما تقوله وما تعنيه، لا يوجد مستوى معنى

إضافي)" (Thomas, 2013, p. 64).

أما إذا خُرق إحدى القواعد، فإن عملية المحادثة تختل؛ وينتج عن هذا الخرق توليد معنى ضمني؛ "وهذا الاستلزام [التلويح] نحتاجه لفهم السبب في نطق المتكلم بهذا القول أو ذاك، أو لفهم الكيفية التي أنتج بها المتكلم قوله" (جحفة، 2000، ص31).

مثال ذلك؛ في حوار بين الأب وابنه:

(10)

- الأب: هل نظفت أسنانك؟

- الابن: لا أشعر بالنوم.

إن جواب الابن لا يناسب سؤال الأب، أو بعبارة أخرى؛ إن المحتوى الدلالي الصريح لقول الابن لا يجيب بشكل مباشر عن تساؤل الأب، وفي هذا خرق لقاعدة المناسبة، بمعنى؛ لا وجود لعلاقة بين الجواب والسؤال عن المستوى الظاهر، وإن الإجابة بـ 'لا أشعر بالنوم' يحيلنا على وجود معنى ضمني يقصده الابن؛ إذ من خلال بعض الاستدلالات العقلية والمعارف الخلفية المشتركة بينهما؛ استطاع الأب أن يدرك أنّ عملية تنظيف الأسنان يتبعها في أغلب الأحيان النوم؛ وإنّ رفض الابن لتنظيف أسنانه يكون لعدم شعوره بالنوم.

يُستفاد من المثالين أعلاه (9) و(10) أنّ المخاطب يتبع في إنتاج عباراته "إما استراتيجية مباشرة يتضح فيها القصد مباشرة دون عمليات ذهنية للاستدلال عليه. وإما استراتيجية غير مباشرة، تحتاج من المرسل إلى عمل ذهني يتجاوز فيه الشكل اللغوي للوصول إلى القصد" (الشهري، 2004، ص369)، ويستشف من هذه المبادئ/ القواعد أنها تحدد "ما يجب على المشاركين [في الحوار] القيام به من أجل التحدث بطريقة فعالة وعقلانية وعملية إلى أقصى حد: يجب أن يتحدثوا بصدق، وبشكل وثيق الصلة

بالموضوع، وواضح، مع تقديم معلومات كافية" (Levinson, 1983, p. 102).

2.2. شروط الاستدلال على المعاني الضمنية وآلياته لدى غرايس
معلوم أنّ المعنى المُلَوَّح به ينتج عن خرق قاعدة من القواعد التي أحدثها غرايس في نظريته، والتي تعتبر بمثابة قوانين ومبادئ عامة يجري عليها الحوار، وهي تندرج بشكل ضمني في متواليات كلامية للمتكلم والمخاطب، لكن السؤال المطروح هو؛ كيف يمكننا الوصول إلى هذا المعنى المُلَوَّح به (الضمني)؟

أولاً؛ "إننا نحن المخاطبين نأخذ بعين الاعتبار أنّ مخاطبيننا آخذون بمبدأ التعاون والقواعد والقوانين التخاطبية، وأنهم آخذون التواصل مأخذ الجد. إننا نسلم بهذا أولاً، ثم ننظر في ما يُعرض علينا من خطابات" (علوي، 2014، ص 214). إذا كانت قولة المتكلم في المحادثة تحمل خرقاً في إحدى قواعد مبدأ التعاون سواء أكان متعمداً في ذلك أم غير متعمد، فإن عملية المحادثة تظل قائمة، بمعنى؛ إن قام شخص ما بتلويح 'ض' عندما قال (في المكان والزمان) القضية 'ق' (أو أوهم بذلك)، فإنه يُعتبر قائماً بتلويح محادثي شريطة:

(1) افتراض أنه يراعي قواعد المحادثة أو على الأقل 'م. ت' (مبدأ التعاون).

(2) افتراض أنه يعي أو يرى أنّ 'ض' ملوح بها حتى يكون قوله 'ق' أو ما يوهم أنه قول 'ق' (أو ما يفعله بهذه العبارات) متوافقاً مع هذا الافتراض.

(3) أن يعتقد القائل (وهو يودّ توقع أنّ المخاطب يعتقد أن القائل يعتقد) أنه مما يدخل ضمن كفاءات المخاطب أن يتدبّر أو يدرك حدسياً أنّ الافتراض الوارد في (2) ضروري (غرايس، 2012، ص 624).

إن إحداث التلويح الحواري (معنى ضمني) في المحادثة يستوجب أن نأخذ بعين الاعتبار الشروط التالية:

- احترام مبدأ التعاون على الأقل.
- أن يفترض المتكلم أن 'ض' ضرورية.
- أن يعتقد صاحب القول (المتكلم) أن المتلقي له القدرة على إدراك 'ض' وفهمها.

ولننظر في المثال الذي قدمه غرايس: "نفترض أن 'أ' و'ب' يتحدثان عن صديق مشترك 'ج' يشتغل في الوقت الزّاهن في مصرف. يسأل 'أ' صديقه 'ب' عن ظروف عمل 'ج' فيجيب 'ب': 'أوه! أظنّ أنّ أموره على أحسن ما يرام، وهو كذلك يحب زملاءه ولم يُودّع بعدُ السجن" (غرايس، 2012، ص616).

يحاول 'ب' أن يُجيب 'أ' بعبارة صريحة مفادها أن 'ج' لم يودع في السجن بعد؛ وهذا:

1- يمكن اعتباره انتهاكا لقاعدة المناسبة 'اجعل تدخلك ذا صلة'، كما يمكن اعتباره خرقا للقاعدة المتصلة بالوضوح. ولا يوجد سبب آخر إلى حدّ الآن أفترض من خلاله أنه ارتأى أن يحيد عن مبدأ التعاون.

2- يمكن لي أن أعتبر، في مناسبات معينة، أنّ عدم وثاقة مناسبة قوله بالموضوع أمر جليّ إذا كنت أفترض أنه يرى 'ج' ليس أمينا أو ليس نزيها بالضرورة.

3- يلوح (ب) أنّ (ج) شخص ليس أمينا بالضرورة (غرايس، 2012، ص ص624-625).

أما طرائق الوصول إلى المعنى الملوّح به؛ فقد اشترط غرايس في تحديده أن تكون للمخاطب معرفة وإدراك لمجموعة من الحقائق

والمعطيات، حينذاك يستطيع من خلالها أن يتنقل من المعنى الحرفي للعبارة إلى المعنى الملوح به والمقصود، وبالتالي؛ فإن المتلقي ملزم بأن يدرك العناصر الآتية:

- 1- المعنى الدقيق (الوضعي) للكلمات، مع التحقق من صحة المرجع الذي قد تحيل عليه.
- 2- مبدأ التعاون وقواعده.
- 3- السياق اللغوي للعبارة والعوامل غير اللغوية المتصلة بها.
- 4- معلومات أخرى ذات صلة بالمعارف السابقة.
- 5- الافتراض بأن جميع المشتركين في المحادثة يتوفرون على جميع المعلومات المذكورة ويعلمون أو يفترضون بأن الأمر كذلك (غرايس، 2012، ص 625).

ورغم كل المجهودات التي قدمها غرايس في نظريته، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي طالت مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه. وهذا ما أدى إلى ظهور عدة نظريات، منها ما التزم بالإطار العام الذي قدمه غرايس مع بعض التعديلات الطفيفة كما نجد في 'مبدأ التأدب' لـ روبين لاكوف Robin Lakoff، و'مبدأ التصديق' عند طه عبد الرحمن "وغيرهم ممن قام بإعادة صياغة بعض القواعد والمبادئ وإجراء التعديلات عليها" (الخليفة، 2013، ص 86) دون تجاوز حدود النظرية، ومنهم من قام بتعديلات أكثر جذرية للنظرية الغرايسية، حيث اختصر جميع قواعدها في مبدأ واحد هو 'مبدأ الصلة أو المناسبة'، التي تعود في أصلها إلى؛ دان سبيربر وديدري ولسون Dan Sperber and Deirdre Wilson، وقد استخدم "مفهوم المناسبة في العلوم العرفانية والمنطق وفي مختلف الاتجاهات البرغماتية

[التداولية] وهو يشير في مسار الدراسات اللغوية إلى المناسبة في الكلام (المحادثة) المنجز في وضعية تلفظية معينة" (الميساوي، 2022، ص 28).

صحيح أنّ نظرية غرايس في التواصل يؤطرها 'مبدأ التعاون' وقواعده الأربعة، إلا أن الطابع السلوكي بشكل عام يطغى عليها، وإن كان يُشكّل عاملاً استدلالياً مهماً في المحادثة (وقد رأينا هذا في العناصر التي قُدمت سابقاً في طرائق الاستدلال على الضمني).

إنّ معرفة هذه القواعد العامة وملاحظة السلوك المتواصلة، علاوة على السياق ينبغي أن يكون من الممكن الاستدلال على القصد (سيربر وولسون، 2016، ص 71) فبحسب سيربر وولسون فإن عامل 'الافتراضات المسبقة' و'المعرفة المشتركة' بين الناس لها أبعاد سلوكية بامتياز؛ إذ من خلالها يستطيع المرء أن "يستدلّ على القصد من وراء السلوك ومن تأثيراته الملحوظة أو المستنتجة بصورة مستقلة" (سيربر وولسون، 2016، ص 71)؛ بل نستطيع من خلال نظرية غرايس (السلوكية) الاستدلال على المعاني الضمنية في تواصلنا اللفظي؛

لتأمل المحاور التالية:

(11)

أ- هل تريد فنجان قهوة؟

ب- إنها ستبقيني مستيقظاً.

نفترض أنّ (أ) على علم بـ (12)، حينئذ يستطيع الاستدلال على النتيجة

(13) بالجمع بين القول المصرّح به في (ب) والفرضية (12):

(12): (ب) لا يريد أن يبقى مستيقظاً.

(13): (ب) لا يريد القهوة (سيربر وولسون، 2016، ص 74).

وهذا، بحسب سبيربر وولسون، من السهل تفسيره ما دام (ب) يحافظ - في جوابه - على مناسبة القول ووثاقة صلته بسؤال (أ). من هنا، اتجه أصحاب نظرية الصلة إلى طرح التساؤل التالي: "ألا يمكن لعدد القواعد أن يُقلَّص بدلا من أن يُوسَّع؟" (سبيربر وولسون، 2016، ص 76).

تقوم هذه النظرية الجديدة (نظرية الصلة أو المناسبة) على مبدأ واحد هو (مبدأ الصلة)، وهو مبدأ يتكفل بتفسير الظواهر التواصلية كافة وحتى الإدراكية، دون حاجة إلى قواعد (غرايس) السلوكية؛ إذ إنَّ مبدأ الصلة وحده يغني عنها جميعا ويجعلها زائدة لا داعي لها (الخليفة، 2013، ص 86)، لذلك، يحاول المتكلم في خطابه أن يكون أكثر صلة ومناسبة مع سياق التواصل، ويقوم المتلقي بالاستدلال انطلاقا من الافتراضات وسياق العملية التواصلية لبلوغ القصد، وهذا القصد على ضربين: "قصد إخباري (Informative intention) يوفر معلومات للمستمعين حول موضوع الحديث أو أمر ما يريد المتكلم إطلاع المستمع عليه، وقصد تواصلية (Communicative intention) يهدف إلى توجيه المستمعين إلى ما يقصده المتكلم من كلامه. ويمثل هذان الضربان من القصد الصريح والضمني في المحادثة قوانين بناء عالم المحادثة، فيضطلع القصد الإخباري الصريح بشد انتباه المستمعين وحثهم على الدخول في عملية التواصل من خلال المعلومات الصريحة والواضحة التي تمثل حافزا على المشاركة في إنتاج الأدوار الكلامية، ويضطلع القصد التواصلية بدفع المتكلم إلى البحث عن طرق استدلالية يكشف بها عن المعاني الضمنية" (الميساوي، 2022، ص 29) كما هو في المثال التالي (حوار بين صديقين):

(14)

أ: هل زُرت من قبل مدينة مدريد؟

ب: لم أزر أيّ عاصمة أوروبية من قبل.

يُمثل مجموع كلام (أ) و(ب) قصدا صريحا، أما القصد التواصلي الضمني الذي يحيل عليه (ب) فيستتجه المتكلم من خلال الافتراض المسبق (ج) الذي له صلة بسياق عملية المحادثة، ومنه؛ فإننا نستدل على النتيجة الضمنية (د):

(ج): مدريد عاصمة أوروبية.

(د): 'ب' لم يزر من قبل مدينة مدريد.

وهناك عبارة جميلة قدمها خليفة الميساوي تُوضح نسبة الصريح والضمني في المحادثة من منظور نظرية المناسبة: 'إذا كانت درجة المناسبة في المحادثة قوية، كان جهد تأويلها ضعيفا؛ وهذا يعني أنها تتمتع بدرجة وضوح عالية جدا تجعل معانيها مكشوفة، أما إذا كانت درجة المناسبة ضعيفة، فإنّ تأويلها يتطلب جهدا كبيرا' (الميساوي، 2022).

عموما، يُقر أصحاب نظرية الصلة أو المناسبة أنّ الاختلاف الحاصل بين 'مبدأ التعاون' و'مبدأ الصلة' يتمثل في:

أ- إذا كانت نظرية غرايس وقواعدها ذات معايير وقواعد سلوكية على المتواصلين والمستمعين أن تكون لهم دراية بها حتى يتواصلوا بكفاءة، فإنّ مبدأ الصلة أو المناسبة على عكس ذلك؛ إذ كل قول أو فعل تواصلي يُعبّر عن صلة أو مناسبة القول.

ب- إذا كان مقترب (غرايس) يقوم على التمييز بين القول الصريح والقول الضمني في عملية التواصل دون تفسير الشق الصريح منه، فإنّ مبدأ الصلة يقوم على تفسير التواصل الإظهارى ككل، الصريح والضمني على حد سواء (سبيربر وولسون، 2016، ص ص 280-281).

الصريح والضمني في الأفعال اللغوية الجرمية والاستجابات:

ذكرنا في الجانب النظري ملامح الفعل الإنجازي بين الصريح والضمني عند أوستين وسيرل، وقد بيّنا الفرق بينهما من خلال بعض الأمثلة، فتبيّننا كيف يمكن أن يأتي الفعل الإنجازي على صورة الاستفهام ليعبر عن الالتماس الضمني، وكيف يفيد الأمر في تقديم عرض (اشرب العصير)، وغيرها من العبارات التي تحمل أفعال إنجازية ضمنية. ومن ثمّ، فإن غرضنا في هذا المبحث هو تقديم بعض العبارات الحاملة لمعنى ضمني يفيد فعل التحريض والتهديد باعتبارها جرائم لغوية.

فعل طلب التحريض الضمني:

يُعدّ فعل التحريض من الجرائم الكلامية التي تُرتكب باللغة، ويُعاقب عليها القانون الشخص الذي قام بفعل التحريض إذا ما ثبتت الأدلة اللغوية في حقه.

غالباً ما تُرتكب جريمة التحريض من خلال فعل كلام ضمني يفيد الطلب، فعادةً "ما نتقدم بطلبات دون استعمال الكلمة في حد ذاتها، كما في 'رجاء اقتل مديري' أو 'أريدك أن تقتل مديري' أو حتى عن طريق سؤال مثل، 'هل يمكنك رجاء قتل مديري؟'" (تيرسما وصولان، 2023، ص 114). لننظر الآن في المثال الصريح الذي يشير إلى فعل التحريض من خلال فعل الطلب الضمني:

أدين الشيخ عمر عبد الرحمن -وهو رجل دين مصري كان يقيم في وقت ما في الولايات المتحدة الأمريكية- بالسجن مدى الحياة لارتكابه جريمة التحريض على قتل حسني مبارك، رئيس مصر آنذاك. فقد أوضحت المحادثات المسجلة بين الشيخ وأتباعه طلبه وحثه على اغتيال الرئيس

مبارك. ومن بين العبارات التي جاءت في التسجيلات، والتي كان يخاطب بها أحد أتباعه، قوله:

- يجب أن يتصالح مع الله...

- اعتمد على الله.

- نفذ هذه العملية.

- الأمر لا يتطلب فتوى... كنت على استعداد في التدريب، ولكن افعل ذلك، هيا.

يظهر فعل طلب التحريض بشكل مباشر، وتحمل الأولى صيغة دالة على فعل الوجوب الصريح، بينما دلت باقي العبارات على صيغة فعل الأمر. وبعد تحليل مجموع هذه العبارات وربطها بسياق القول، قضت محكمة الاستئناف بإدانة عبد الرحمن بعد أن تم تحديد المعنى الضمني الذي يفيد طلب وحث الشيخ أتباعه (المخاطبين) على الانخراط في القتل (تيرسما وصولان، 2023، ص ص 114-115).

وفي مثال آخر لفعل طلب التحريض بطريقة غير مباشرة (ضمني)، نسوق القضية التي أدين فيها رجل يُدعى روبين. "ذات مرة عقد روبين مؤتمرا صحفيا، ولوح بورقة نقدية من فئة 500 دولار، وعرضها على كل من يقتل عضوا في الحزب النازي الأمريكي أو يجرحه".

وبعد أن أُلقي عليه القبض، قال إن في كلماته نوع من المغالاة السياسية، وأنه لم يكن يسعى بصدق إلى القتل. وقضت محكمة الاستئناف أنه على الرغم من أن التصريح قد صدر في مؤتمر صحفي، فإنه يعتبر تحريضا على القتل. واستندت المحكمة في قرارها إلى حد كبير على تصريح روبين نفسه (نحن قاتلون جادون. هذا ليس على سبيل المزاح، فنحن قاتلون جادون)

(تيرسما وصولان، 2023، ص118). إن تكرار عبارة 'نحن قاتلون جادون' دليل قاطع على نية وصدق فعل التحريض على ارتكاب الجريمة.

فعل التهديد الضمني:

إن معظم أفعال التهديد الجرمية غالبا ما تأتي بشكل ضمني إذا كان للمتكلم القصد والنية في ذلك، بمعنى "أن الشخص الذي يهدد يعبر عن نيته في إحداث الحدث أو الحالة أو التسبب فيها. وبذلك فإن أحد شروط التهديد وجوب أن يذكر المتكلم أو يوحي أنه سيتسبب في حدوث شيء ما في المستقبل" (تيرسما وصولان، 2023، ص123). فإذا غاب القصد يعد القول مجرد مزحة، مثلما وقع مع رجل إطفاء ورئيسه؛ إذ ادعى رجل إطفاء أن رئيسه هدهد بالقول: "يجب علي فقط أن أطلق النار عليك". وفي سياق ملابسات هذا القول، ومع شهادة رجل الإطفاء نفسه بأنه لم يأخذ الأمر على محمل الجد، قضت المحكمة بأن الإفادة لم تكن سوى مزحة.

وعلى النقيض من ذلك، إذا اقترب منك لص في زقاق مظلم، يظهر لك مسدسًا، ويقول لك إنه سوف يقتلك إن لم تعطه محفظة الجيب، فإنه لا يهتم على الإطلاق ما إذا كانت لدى اللص نية لتنفيذ تهديده أم لا، لأن السياق المحيط بالقول يُعتبر دليلا على قصد وصدق نية المتكلم في فعل التهديد (تيرسما وصولان، 2023، ص126).

وفي واقعة أخرى دالة على فعل التهديد الضمني، تعرضت إحدى السيدات في نبراسكا لمضايقات من رجل، فأبلغت الشرطة بتحركاته. بعد شهر، اتصل الرجل بتلك السيدة، وأخبرها بأنه أجبر على دفع غرامة، واستمر في سؤاله: (ماذا ينبغي لي أن أفعل للانتقام؟). فظاهر القول أنه مجرد سؤال. ولكن إذا تأملنا القول وربطناه بسياقه المناسب، فإن الرجل لا يسأل

عما يريد أن يفعله للانتقام، بل يقصد أن لديه نية الانتقام الفعلي، وهو ما يوحي بفعل التهديد الضمني (تيرسما وصولان، 2023، ص 127).

عموماً، يمكن القول إن فعلي التحريض والتهديد، باعتبارهما أفعالاً جرمية، يمكن أن يتحققا بطريقة غير مباشرة (ضمنية)، إذا كان للمتكلم نية وقصد إحداث هذا الفعل ومناسبة سياق القول.

وفي إطار تطبيق النظريات التداولية على بعض أفعال الجريمة، يمكن أن نمثل لـ "الصريح" و"الضمني" من منظور "نظرية التلويح الحوارية" بجريمة شهادة الزور في سياق الاستجواب داخل المحكمة. إذ يمكن أن يكون لهذه العناصر دور مهم في توجيه المحاكمة والتأثير على نتائج القضية إذا ما تم الاستنتاج الصحيح والدقيق لمعاني الأقوال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

من القضايا التي عُرضت على المحاكم الأمريكية قضية برونستون Bronston (انظر تيرسما وصولان، 2023)، وهي قضية قررتها المحكمة العليا للولايات المتحدة. وخلاصة هذه القضية هي "ما إذا كان" يمكن إدانة الشاهد بتهمة الزور عن إجابة تحت القسم، وهي إجابة صحيحة (تصريحاً)، ولكنها لا تجيب عن السؤال المطروح، ويمكن القول إنها (ضمنياً) مضللة.

كان صامويل برونستون رئيس شركة لإنتاج الأفلام. تقدمت شركته بملتمس بالإفلاس. وما يهمنا من هذه القضية أنه سُمح لمحامي الدائنين باستجواب برونستون خلال جلسة الاستماع، وسؤاله عن طبيعة ممتلكاته ومكانها:

- هل لديك أي حسابات مصرفية في البنوك السويسرية، السيد برونستون؟

- لا يا سيدي

- هل سبق أن كانت لديك؟

- كان للشركة حساب هناك لمدة ستة أشهر، في زوريخ.

وفي حقيقة الأمر أن برونستون كان يتوفر في وقت ما على حساب مصرفي شخصي في سويسرا أودع فيه مبلغا ضخما يزيد عن 180 ألف دولار على مدى خمس سنوات، وعلى هذا الأساس أدين بتهمة الزور. ويبدو أن الادعاء أقنع هيئة المحلفين أنه على الرغم من أن جواب برونستون عن السؤال الثاني صحيح حرفيا (كان لدى شركته حساب في وقت ما هناك)، فإن جوابه ضمنيا يعني أنه لم يكن لديه قط حساب مصرفي شخصي في سويسرا.

وقد قبلت المحكمة العليا أن إجابة برونستون قد يستنتج منها أنه لم يكن لديه قط حساب شخصي في سويسرا. لكن برونستون لم يقل ذلك بشكل صريح ومباشر. وشددت المحكمة على أن قانون الزور يحيل على ما يذكره الشاهد وليس على ما "ينطوي عليه" قوله؛ أي الضمني في كلامه.

وفي مثل هذه الحالات يكون من مهام هيئة التحقيق توضيح ما إذا كانت الإجابة مبهمة أو غامضة (صريحة أو ضمنية). وفي حالة ما إذا قدم أحد الشهود إجابة حقيقية حرفيا ولكنها غير مستجيبة، فإن الحل في مثل هذه الحالات يكون بمواصلة الادعاء طرح أسئلة أكثر دقة بهدف الاهتمام إلى الحقيقة المنشودة.

لكن، ولسوء الحظ، ليس من السهل دائما تحديد ما إذا كان الجواب عن سؤال ما جوابا حرفيا هو جواب حقيقي. ينقل الناس أثناء الاستجابات الكثير من المعلومات من خلال المعنى الضمني، كما أوضحه مبدأ التعاون Cooperative Principle للفيلسوف بول غرايس. ويتألف مبدأ التعاون من أربعة قواعد أساسية، أحدها مبدأ العلاقة maxim of relation الذي

يتطلب أن تكون مساهمة المرء في أي محادثة ذات صلة بما حدث من قبل (غرايس، 1989).

فعندما سئل برونستون عما إذا كانت لديه حسابات مصرفية في سويسرا، وافترضت المحكمة العليا أن هذا يعني الحسابات الشخصية، كان جواب برونستون أن شركته كانت تتوفر في يوم ما على حساب هناك. ولأن السائل افترض أن إجابة برونستون ذات صلة بالموضوع، فقد اعتقد أن برونستون كان يشهد بأنه ليس لديه حسابات مصرفية شخصية في سويسرا، ولكن - وفي محاولة لتقديم المساعدة - تطوع برونستون، بمعلومات لم تطلب منه تفيد بأن شركته كانت تملك مثل هذا الحساب ذات يوم.

افترضت المحكمة العليا في هذه القضية أن سؤال الادعاء يحيل على حسابات مصرفية شخصية. ولكن لنفترض أنه أشار بدلاً من ذلك إلى أي حسابات بنكية، شخصية أو تجارية، ربما كانت لديه في سويسرا. في هذه الحالة ستكون إجابة برونستون ذات صلة ولكنها غير مكتملة، وكان يمكن أن تكون هي الأخرى إجابة إشكالية؛ لأنها يمكن أن تؤدي إلى استنتاج آخر خاطئ.

يساعد مبدأ التعاون لغرايس في مثل هذه الحالات على التفسير. يقضي مبدأ الكم maxim of quantity أن يقدم الشخص معلومات كافية لأغراض الاستجواب أو التبادل. فإن رأي هيئة محاكمة برونستون أن من مسؤولية الادعاء توضيح الأسئلة ومتابعة الإجابات غير الكاملة أو الغامضة. خلقت قضية برونستون ما يسمى الآن في كثير من الأحيان الدفاع عن الحقيقة الحرفية (عن المعنى الصريح). وكثيراً ما يستخدمه المدعى عليهم المتهمون بالزور. وهم يجادلون عادة بأنه في الوقت الذي تكون شهادتهم مضللة إلى حد ما؛ تكون إجاباتهم صحيحة حرفياً.

خاتمة

بعد مناقشتنا لإشكال المعنى بين "الصريح" و"الضمني" في بعض أفعال الجرائم اللغوية من منظور المقاربة التداولية، ننتهي إلى مجموعة من الخلاصات والتائج نعرضها على النحو الآتي:

أولاً؛ تعرفنا على مفهوم المعنى الصريح والمعنى الضمني والفرق الحاصل بينهما ضمن نظرية الفعل الكلامي عند كل من أوستين وسيرل؛ فالأول ارتبط بدلالة الصيغة أو مجموع معاني الكلمات التي تكون الجملة أو العبارة، أما الثاني؛ فقد يعاكس العبارة، وذلك بحسب قصد المتكلم.

ثانياً؛ تعرفنا على الفعل الإنجازي الصريح في نظرية الفعل الكلامي مع أوستين والقوة الإنجازية غير المباشرة عند سيرل، ثم تطور البحث إلى الحديث عن نظرية التلويح الحوارية عند غرايس وقواعده الضابطة للمحادثة، ويتولد عن أي خرق لهذه القواعد المعنى الملوّح به (الضمني).

ثالثاً؛ من خلال المادة المدروسة (أفعال الكلام الجرمية)، تمكنا من تقديم تحليل يتماشى مع الجانب النظري. وقد رأينا كيف يمكن للنظريات التداولية (مثل أفعال الكلام والتلويح الحوارية) أن تُسهم في مساعدة القضاة ورجال القانون بشكل عام في الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدل.

تضبط المعنى الضمني في المحادثة مجموعة من العناصر الاستدلالية أهمها؛ مبادئ الحوار والمعرفة المشتركة، والثقافة الاجتماعية للمتكلم والمخاطب والسياق.

المراجع العربية:

- أوريكيوني، ك. (2008). المضمّر. (ط1). (ترجمة: ريتا خاطر). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- براون، ب. ولفنسن، س. (2023). نظرية التأدب: بعض الكليات في استعمال اللغة. (ط1). (ترجمة: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة). الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- بيتر، ت. ولورانس، ص. (2023). اللغة والقانون. (ط1). (ترجمة: حافظ إسماعيلي علوي). الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- سيربر، د. وولسون، د. (2016). نظرية الصلة أو المناسبة في التواصل والإدراك. (ط1). (ترجمة: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة). دار الكتاب الجديد المتحدة.
- المتوكل، أ. (1986). دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. (ط1). الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- المتوكل، أ. (1993). آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- جحفة، ع. (2000). مدخل إلى الدلالة الحديثة. (ط1). الدار البيضاء: دار توبقال.
- لايكوف، ج. و جونسن، م. (2009). الاستعارات التي نحيا بها. (ط2). (ترجمة: عبد المجيد جحفة). دار توبقال للنشر.
- الميساوي، خ. (2022). تحليل المحادثة في ضوء نظرية المناسبة، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 2، 47-27.

- الميساوي، خ. (2023). آليات تحليل الضمني في المحادثة: مقارنة براغماتية عرفانية، المملكة العربية السعودية: مجلة اللسانيات العربية، العدد 16، 87-107.
- الصرّاف، ع. (2010). الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي. مكتبة الآداب.
- الخليفة، ه. (2007). نظرية الفعل الكلامي. (ط1). الشركة المصرية العالمية للنشر.
- الخليفة، ه. (2013). نظرية التلويح الحوارية. (ط1). الشركة المصرية العالمية للنشر.
- عبد الرحمن، ط. (2000). في أصول الحوار وتجديد علم الكلام. (ط2). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- علوي، ع. (2014). تداوليات التأويل. ضمن كتاب: التداوليات علم استعمال اللغة، (ص: 202 - 237)، الأردن: دار الكتب الحديث.
- روبول، آ. وموشلار، ج. (2003). التداولية اليوم علم جديد في التواصل. (ط1). (ترجمة: سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني). المنظمة العربية للترجمة.
- الشهري، ع. (2004). استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية. (ط1). دار الكتاب الجديد المتحدة.
- نحلة، م. (2002). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية.
- غرايس، ب. (2012). المنطق والمحادثة. (ترجمة: محمد الشيباني، وسيف الدين دغفوس). ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية

والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين. ج2. (ص: 613 - 636)،
تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون.

- سيرل، ج. (2021). العبارة والمعنى: دراسات في نظرية الأعمال
اللغوية. (ط1). (ترجمة: شكري السعدي). تونس: معهد تونس للترجمة.

References

-Austin, J. I. (1962). How to do things with words. oxford
university press.

-Levinson, S. C. (1983). Pragmatics. cambridge university
press.

-Searl, J. R. (1979). Expression and meaning: studies in the
theory of speech acts. Cambridge university press.

-Thomas, J. (2013). Meaning in interaction: an introduction
to pragmatics. new york: published by routledge.